قوله (ويومَ يُنْفَخُ في الصّورِ فَفَزِعَ) أي فيفزع .

وفي الشّرطِ والجزاء إذا ذهبتَ ذهبتُ .

وفي الحالِ كقولك مررتُ بزيد قد كتبَ كقولك يكتب والشّبه يقتضي إثباتَ حكمِ من أحكامِ المشابهِ للمشابهِ والحركةُ من أحكامِ المضارعِ إلاّ أنّ حركة المضارعِ إعرابٌ وحركةَ الماضي بناءٌ وعلّةُ ذلك أنّ إعرابَ المضارعَ فَرعٌ على الاسم والماضي فَرْعٌ على المضارع والفروعُ تنقصُ عن الأصولِ فكيفَ بفرع الفرع .

فصل .

وإنّما جُعلت حركتُه فتحةً لأمرين : أحدهما : أنّ أمثلةَ الفعلِ الماضي كثيرةٌ فاختِير له أخفّ الحركاتِ تعديلاً والثاني أنّ الغرضَ تمييزُ هذا المبنيّ على المبنيّ على السكون والتمييزُ يحصلُ بالفتحة وهي أخفّ فلا يُصار إلى الثقيل .

وقيل لو كُسِر لَبُنِيَ على كسرةٍ لازمةٍ والفعلُ لم يدخُلْه الجرّ مع أنه عارضٌ ولم يضمّ لأنّ مِنَ العربِ مَنْ يحذِفُ واوَ الجمع ويجعلُ الضمةَ دليلاً عليها نحو ضَرَبٌ في ضَربوا وهذا وجهٌ ضعيف